

المخطط الاستراتيجي للهيئة المغربية لسوق الرساميل 2024-2028

افتتاحية

قدرات الفاعلين في السوق. وموازة مع ذلك، سيتم إيلاء اهتمام خاص لتحديث منظومة الرقابة التي يتمثل هدفها الرئيسي في حماية الادخار المستثمر في الأدوات المالية.

وأخيراً، ستسعى الهيئة المغربية لسوق الرساميل جاهدة لتحسين أدائها التنظيمي لا سيما من خلال تحديث أدواتها ومرافقة موظفيها والسهر على تمكينهم فضلاً عن ترسيخ ثقافة مؤسسية قوية.

وسيساعد هذا المخطط الاستراتيجي على بلورة مهام الهيئة المغربية لسوق الرساميل وتحقيق طموحاتها، وسيلبي حاجيات سوق الرساميل والاقتصاد الوطني. وستسمح بالتالي هذه التوجهات الاستراتيجية بتوجيه عمل موظفي الهيئة المغربية لسوق الرساميل الذين يُعتبر التزامهم مفتاح النجاح.

قراءة ممتعة!

يتضمن هذا المخطط الاستراتيجي الثالث رؤية الهيئة المغربية لسوق الرساميل وتوجهاتها الاستراتيجية للسنوات الخمس المقبلة.

وقد تم مرة أخرى اعتماد مقاربة تشاركية لإعداد هذا المخطط، تشرك كلاً من الكفاءات الداخلية للهيئة وكذا الفاعلين في سوق الرساميل من أجل الاستجابة لتطلعاتهم وتلبية حاجياتهم. كما تم أخذ التوجهات التنظيمية الدولية بعين الاعتبار من أجل استباق أفضل للمحيط الذي ستتطور فيه الهيئة المغربية لسوق الرساميل على المديين المتوسط والطويل.

وتستند التوجهات الاستراتيجية للهيئة المغربية لسوق الرساميل 2024-2028 إلى مكتسبات المخططين الاستراتيجيين السابقين وكذا الإنجازات التي ساهمت في تعزيز تحول الهيئة وتوطيد دور سوق الرساميل في تمويل الاقتصاد الوطني. كما أنها تأخذ بعين الاعتبار الرهانات الجوهرية التي تواجهها الهيئة بصفتها جهة تنظيمية، مثل تعبئة الادخار وتسريع الابتكارات التكنولوجية وتمويل الانتقال الطاقوي والأمن السيبراني.

ويتمحور هذا المخطط الاستراتيجي الجديد للهيئة المغربية لسوق الرساميل حول رؤية شمولية تنبني على أربعة مرتكزات موضوعاتية ومرتكز شامل.

سوق رساميل فعالة ومبتكرة في خدمة تنمية الادخار وتمويل الاقتصاد

تلتزم الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالعمل على عدة جوانب من أجل بلورة هذه الرؤية، إذ ستواصل بذل جهودها الرامية إلى تحسين نجاعة سوق الرساميل وكذا سهولة الولوج إليها من خلال توسيع قاعدة المستثمرين وتويع الأدوات المالية وإنشاء أسواق جديدة. كما ستواصل الهيئة تنفيذ مقاربتها التي تتميز بسرعة الاستجابة، والتي تتلاءم مع الابتكار المالي ورهانات الاستدامة، وستعزز كذلك التزامها بالنهوض بالثقافة المالية لدى المدخرين وتعزيز

سوق رساميل فَعّالة و مبتكرة في خدمة تنمية الادخار و تمويل الاقتصاد

1 العمل على تطوير سوق
رساميل فَعّالة وسهلة
الولوج

2 رفع التحديات الجديدة
المرتبطة بالابتكار المالي
و الاستدامة

3 تعزيز الثقافة المالية لتعبئة
الادخار و حماية المستثمرين

4 تكييف منظومة الرقابة
للتلائم مع سوق رساميل
في تطور مستمر

مواصلة العمل على إحداث تنظيم داخلي أكثر نجاعة



المخطط الاستراتيجي للهيئة المغربية لسوق الرساميل 2024-2028

1 العمل على تطوير سوق رساميل فعّالة وسهولة الولوج

وفي السياق نفسه، تساهم الهيئة المغربية لسوق الرساميل في تفعيل تدابير خارطة طريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب وبورصة الدار البيضاء من أجل تطوير سوق البورصة. وتحقيقا لهذه الغاية، ستدعم الهيئة المغربية لسوق الرساميل المبادرات الرامية إلى إنشاء إطار عمل أكثر تحفيزا ومراقبة المقاولات بشكل ملائم، خاصة الصغرى والمتوسطة منها.

فضلا عن ذلك وفي إطار تفعيل السوق الآجلة، ستدعم الهيئة المغربية لسوق الرساميل إطلاق أدوات جديدة من شأنها تحسين سيولة السوق مع تنويع استراتيجيات الاستثمار بدءا من المنتجات الخاصة بتغطية مخاطر السوق مثل العقود الآجلة على نسب الفائدة وعلى المؤشرات.

تشجيع تنوع الأدوات الاستثمارية والحلول التمويلية

من أجل تعزيز الولوج لسوق الرساميل وتحفيز الابتكار، سيتم تنفيذ نهج يهدف إلى دعم تنوع الأدوات المالية.

أما القانون الجديد المرتبط بهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة فيشكل ركيزة أساسية لهذه الخطوة التي تهدف إلى توفير بيئة ملائمة للابتكار مع تحسين قدرة القطاع على الصمود. وستعمل الهيئة بمجرد دخول هذا القانون حيز التنفيذ على دعم إحداث منتجات جديدة على غرار الصناديق المتداولة في البورصة (ETF) والتي يسهل الولوج إليها بمبالغ استثمار دنيا مخفضة، وبكونها أكثر سيولة من هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة التقليدية نظرا لتداولها بشكل مستمر في سوق البورصة. وسيسمح تشغيل هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة ذات قواعد التسيير المخفضة المخصصة للمستثمرين المهنيين المؤهلين، بتمييز حقيقي ما بين العرض المخصص للعموم وهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة التي تستهدف المستثمرين الملمين الذين يستفيدون من مرونة أكبر في التسيير.

كما تواصل الهيئة المغربية لسوق الرساميل أشغالها الرامية إلى تسهيل وولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة إلى التمويل من خلال سوق الرساميل وذلك عبر تشجيع تطوير منتجات وحلول ملائمة لهذه الفئة من المقاولات. كما ستحرص على تشجيع وضع آليات لتجميع الاحتياجات التمويلية للمقاولات الصغرى والمتوسطة، تقدم محافظ متنوعة وجذابة للمستثمرين، وتسمح بتعبئة التمويل في ظروف مثلى لهذه المقاولات.

مرافقة المهنيين في تطوير أدوات مالية جديدة

تعزز الهيئة دورها في مرافقة المهنيين وذلك من خلال تقوية روابطها مع الفاعلين في المنظومة المالية. وسيتم توطيد هذا التعاون من أجل فهم أفضل لتطورات السوق وتشجيع الابتكار.

وهكذا، ستواصل الهيئة المغربية لسوق الرساميل مرافقتها لتطوير هيئات التوظيف الجماعي العقاري من خلال استكمال آلية تسعير هذه الأدوات من أجل تحقيق قدر أكبر من إمكانية اللوج والسيولة. كما ستسهر الهيئة أيضا على توحيد معايير تقارير الخبرة التي يعدها المقيّمون العقاريون، مما سيساهم في تحسين اتساق وشفافية المعلومات التي يتم إبلاغها للمستثمرين.

كما تعمل الهيئة المغربية لسوق الرساميل على تفعيل الإطار الجديد الذي يحكم هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال والذي سيفتح آفاقا متعددة لسوق الرساميل، وذلك من خلال إدخال مجموعة جديدة من التدابير، نذكر منها على سبيل المثال إنشاء فئة جديدة من المستثمرين "المهنيين"، وإنشاء هيئات توظيف جماعي للرأسمال ذات قواعد تسيير مخففة والقدرة على منح القروض. وسيساعد تفعيل هذا الإطار الجديد، إلى جانب إطلاق الصناديق الفرعية لصندوق محمد السادس للاستثمار، على جذب قاعدة أوسع من المستثمرين والمساهمة بشكل أكبر في تمويل الاقتصاد.

من جهة أخرى، ستساهم الهيئة المغربية لسوق الرساميل في الإطلاق الفعلي للسوق الآجلة، لاسيما من خلال تحديد شروط ومساطر اعتماد مختلف المتدخلين في السوق وكذا من خلال مرافقة منظومة سوق الرساميل عبر سلسلة من الأنشطة التدريبية والتوعوية.

كما ستعمل الهيئة على تعزيز الإطار التشغيلي لسوق الدين الخاص. وتحقيقا لهذه الغاية، سيتم اتخاذ، إلى جانب الأطراف الفاعلة في السوق، مجموعة من الإجراءات الرامية إلى تشجيع استعمال التقييط، ومركزة المعاملات واعتماد العقود النموذجية للإصدارات السنوية.

تسريع التطور التنظيمي لسوق الرساميل

لدعم ديناميكية سوق الرساميل وتطورها، تحرص الهيئة المغربية لسوق الرساميل على أن تتماشى النصوص التنظيمية مع الابتكار وتستجيب لتوقعات مهنيي القطاع. ومن المقرر إدخال عدد من التطورات التشريعية والتنظيمية تخص جوانب مختلفة.

كما سيتم إيلاء اهتمام خاص للتفعيل السريع للنصوص التطبيقية التي تصاحب تفعيل القوانين الجديدة. وهكذا، وفي إطار إعادة صياغة القانون المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، فإن التنفيذ السريع لنصوصه التطبيقية سيسمح ببلورة ما جاء به القانون فيما يتعلق بالتأطير وإمكانيات الابتكار. ومن المقرر أيضا اعتماد عدد من دوريات الهيئة المغربية لسوق الرساميل تخص تدبير هيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، صناديق التوظيف الجماعي للتسديد، السوق الآجلة وإقراض السندات.

كما ستقترح الهيئة كذلك مراجعة القانون الذي يؤطرها من أجل مساعدتها على التطور لا سيما جانب السلطة الزجرية المرتبط بسوء استخدام السوق وإدراج المساهمة في الاستقرار المالي ضمن مهامها. كما ستعطي الانطلاقة كذلك لعدد من الأوراش لمراقبة أكثر شمولاً لأنشطة سوق الرساميل، مع إعطاء الأولوية للسوق الثانوية لأدوات الدين والتدبير الفردي بالوكالة.

وأخيرا، تظل الهيئة المغربية لسوق الرساميل منخرطة بقوة في عملية تحديث الإطار المنظم لفاعلي السوق وأدواته. ومن بين المشاريع المخطط لها لهذا الغرض نجد إعادة صياغة النص المؤطر لأنشطة الوديع المركزي، وتأطير المشتقات المالية بالتراضي ومشروع تعديل القانون المتعلق بشركات المساهمة والذي يركز على توسيع نوعية السندات التي يمكن للمصدرين إصدارها.

المخطط الاستراتيجي للهيئة المغربية لسوق الرساميل 2024-2028

2 رفع التحديات الجديدة المرتبطة بالابتكار المالي والاستدامة

مواصلة العمل من أجل تطوير المالية المستدامة

تماشيا مع توجهات المملكة الاستراتيجية في مجال التنمية المستدامة، تظل الهيئة المغربية لسوق الرساميل ملتزمة التزاما قويا منذ مؤتمر الأطراف 22 الذي نظم بمراكش سنة 2016، بالنهوض بالمالية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي، كما تطمح إلى زيادة انخراطها في هذا المجال.

وستواصل الهيئة مشاركتها النشطة في مختلف الأوراش على غرار إعداد الاستراتيجية الوطنية للتمويل الأخضر واعتماد تصنيف مالي أخضر، كما ستضطلع بدور رئيسي في مواءمة القطاع المالي المغربي مع الأهداف البيئية والاجتماعية للمملكة.

وموازا مع ذلك، ستواصل الهيئة جهودها الرامية إلى المالية المستدامة في سوق الرساميل. وتحقيقا لهذه الغاية، تخطط الهيئة المغربية لسوق الرساميل لإثراء إطارها المرجعي من خلال إعداد سلسلة من الدلائل مصحوبة بأنشطة توعوية وكذا إشراك وتعزيز قدرات الفاعلين في السوق، ولاسيما المصدرين من خلال الجمعية المغربية للشركات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب ومهنيي التدقيق من خلال هيئة الخبراء المحاسبين. كما ستساهم أيضا في تحسين شفافية التقارير غير المالية من خلال إجراء استعراضات دورية لرفع التقارير البيئية والاجتماعية والحكامة وفقا لمنهجية وأداة تقييم تم تطويرهما بالشراكة مع مؤسسة التمويل الدولي (SFI). وبالتالي، وبعد إرساء معطيات كافية، ستقوم الهيئة المغربية لسوق الرساميل بمشاركة ملاحظاتها وتوصياتها بهدف

تفعيل مقاربة تشجع على الابتكار مع السهر على حماية المدخرين

تتطلب جاذبية سوق الرساميل الانفتاح على الابتكارات في الصناعة المالية مع الحرص على استيعاب المخاطر المرتبطة بها.

وستعزز الهيئة المغربية لسوق الرساميل دعمها لتطوير التكنولوجيا المالية وذلك من خلال توفير موارد إضافية والمشاركة النشطة في المناقشات الدولية بشأن هذا الموضوع. كما ستواصل الهيئة المغربية لسوق الرساميل مرافقة حاملي المشاريع من خلال بوابتها الإلكترونية للتكنولوجيا المالية، والتي تمكنهم من الاستفسار عن الإطار القانوني الذي ينطبق عليها. وستواصل الهيئة المغربية لسوق الرساميل تعاونها الوثيق مع وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي لوضع إطار تشريعي وتنظيمي يخص التكنولوجيا المالية، بما في ذلك مشروع القانون الذي يحكم الأصول المشفرة. وفي الوقت نفسه، لا تزال الهيئة المغربية لسوق الرساميل تنصت للأطراف الفاعلة الأخرى في قطاع التكنولوجيا المالية (الجامعات، وحاضنات المشاريع، وما إلى ذلك) من أجل تشجيع الابتكار وأخذ حاجيات مختلف الفاعلين بعين الاعتبار.

بالإضافة إلى ذلك، ومع نشر مجموع النصوص التنظيمية وإطلاق بوابة إلكترونية مخصصة للتمويل التعاوني، تعزز الهيئة منح الاعتمادات الأولى لشركات التمويل التعاوني. ومن أجل توعية العموم بهذه الفرصة الجديدة للتمويل والاستثمار، سيتم القيام بعدد من الأنشطة التواصلية وأخرى تخص الثقافة المالية.

تحسين فهم التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة ودعم المصدرين بشكل أفضل.

تعزيز الإنصات وتوطيد التعاون الدولي من أجل ضمان تنمية ملائمة لسوق الرساميل

في إطار التعاون الدولي، تشارك الهيئة المغربية لسوق الرساميل في العديد من المشاريع الهيكلية التي تهدف إلى تطوير سوقها، وتوطيد مكانتها في المنطقة، وجعل الساحة المالية بالدار البيضاء مركزا ماليا إقليميا.

إن تعزيز التزامها ومشاركتها في مختلف الهيئات ومجموعات العمل، لا سيما فيما يتعلق بمواضيع مثل التكنولوجيا المالية أو المالية المستدامة، سيسمح للهيئة المغربية لسوق الرساميل بالانفتاح أكثر على الابتكار مع الحرص على الحفاظ على إطار آمن للمستثمرين والمدخرين على حد سواء.

وعلى المستوى الإقليمي، ستواصل الهيئة المغربية لسوق الرساميل الأشغال الهيكلية التي بدأتها على مستوى لجنة إفريقيا والشرق الأوسط (AMERC) التابعة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) حول المواضيع التنظيمية الرئيسية مثل المالية المستدامة ونزاهة السوق وإدارة المخاطر.

وأخيرا، تقيم الهيئة علاقات وثيقة مع عدد من الهيئات التنظيمية وتتطلع إلى زيادة أنشطتها في هذا الجانب، لا سيما من خلال عمليات التبادل المنظمة في إطار بعثات المساعدة التقنية، بهدف تعزيز تنسيق ممارسات تأطير الأسواق.

المخطط الاستراتيجي للهيئة المغربية لسوق الرساميل 2024-2028

3 تعزيز الثقافة المالية لتعبئة الادخار وحماية المستثمرين

تطوير قدرات المهنيين

تولي الهيئة المغربية لسوق الرساميل أهمية قصوى لتطوير قدرات مهنيي السوق، إذ تزود الفاعلين في السوق من خلال منظومتها الخاصة بالتأهيل بالمهارات اللازمة للعمل بفعالية وفي احترام تام للنصوص التشريعية والقواعد الأخلاقية.

وبما أن أزيد من 340 مهني استفاد من عملية التأهيل منذ بدء المنظومة في العمل سنة 2019، فإن الهيئة المغربية لسوق الرساميل ستعمل على توسيع نطاق هذا التأهيل المهني تدريجيا ليشمل وظائف جديدة، بما في ذلك الأنشطة التي يزاؤها المرشدون في الاستثمار المالي والمتدخلون في السوق الأجلة وذلك فور تفعيلها.

كما تعزز الهيئة المغربية لسوق الرساميل إحداث دورات تكوينية وبرامج خاصة لفائدة مهنيي السوق، من خلال الاستفادة من اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها، ولا سيما تلك الموقعة مع جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية. وفي هذا الصدد، فإن الهيئة المغربية لسوق الرساميل ستنتظر في إمكانية إنشاء معهد تكويني يُعنى بمواضيع سوق الرساميل. وتروم هذه المبادرة تحسين الكفاءات في السوق المالية المغربية من أجل ضمان قدرتها التنافسية وامتثالها للنصوص التنظيمية وكذا قدرتها على رفع التحديات التي تتغير باستمرار.

تعزيز الثقافة المالية لدى المدخرين

تعزز الهيئة المغربية لسوق الرساميل توسيع نطاق أنشطتها المرتبطة بالثقافة المالية.

وفي هذا الصدد، تعمل الهيئة المغربية لسوق الرساميل على تطوير بوابة مخصصة للثقافة المالية، وهي عبارة عن فضاء افتراضي مبتكر يقدم جولة تفاعلية مخصصة لمواضيع الادخار والاستثمار، ستشمل التكنولوجيات المبتكرة مثل المحاكاة الاستثمارية والألعاب التعليمية. فمن خلال تعزيز استخدام التلعيب (Gamification) في برامجها المرتبطة بالثقافة المالية، تتوخى الهيئة المغربية لسوق الرساميل جعل تعلم المواضيع المتعلقة بالمالية أكثر سهولة وتحفيزا ومتعة لجمهور واسع.

ويمكن أن تفضي هذه البوابة في المستقبل، بدعم من الشركاء، إلى إحداث مركز لاستقبال العموم يقدم لهم تجربة غامرة حول سوق الرساميل.

وعلاوة على ذلك، ستعزز الهيئة شراكاتها من أجل توسيع نطاق أنشطتها من خلال التعاون مع شركاء محليين ومنظمات شريكة من أجل تعميم أنشطتها على جمهور أوسع.

أخيرا، ستواصل الهيئة المغربية لسوق الرساميل التزامها من خلال دعم تفعيل منتجات ادخار جديدة لفائدة العموم، وستسعى إلى تزويد المدخرين بالمعارف اللازمة لفهم ميزات وفوائد المنتجات المعروضة عن طريق حملات إعلامية وتوعوية مستهدفة.

تشجيع الادخار من طرف العموم من خلال تنويع عرض الأدوات المالية

تقدم سوق الرساميل المغربية مجموعة واسعة من منتجات التوظيف مثل هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة والأسهم وسندات القرض المدرجة وهيئات التوظيف العقاري وهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال. وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من أن مستوى مشاركة الأشخاص الذاتيين لا يزال ضعيفا إلا أن هناك إمكانية كبيرة لرفع عددهم في سوق الرساميل. وتحقيقا لهذه الغاية، ستعمل الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالخصوص على التثقيف المالي للمدخرين بواسطة محتويات تعليمية وأدوات ملائمة.

وعلاوة على إجراءات التثقيف المالي، ستركز الهيئة المغربية لسوق الرساميل على تعزيز عرض الأدوات المالية الموجه للعموم، وسترافق الفاعلين في السوق من أجل تفعيل عرض مخصص يتناسب مع الادخار لدى العموم. وسيشمل ذلك، على سبيل المثال، اعتماد قنوات توزيع جديدة، وتحسين الولوج إلى المعلومات المتعلقة بالمنتجات، أو إحداث منتجات سهلة الولوج.

المخطط الاستراتيجي للهيئة المغربية لسوق الرساميل 2024-2028

4 تكيف منظومة الرقابة لتتلاءم مع سوق رساميل في تطور مستمر

تنبهات جديدة للكشف عن السلوكيات التي من شأنها أن تمس بسلامة السوق وتقوض حسن سير عملها .

وستكون خطوة رقمنة منظومة المراقبة هذه التي تهدف إلى تعزيز شفافية الأسواق ونزاهتها مصحوبة بمراجعة للإطار القانوني والتنظيمي الذي ينظم سوء استخدام السوق، بما في ذلك تأطير معاملات البورصة التي ينجزها "المطلعون".

تحسين قواعد وممارسات الحكامة وشفافية الفاعلين في السوق

في إطار التزامها بتوطيد حكامه فعالة، ستعزز الهيئة المغربية لسوق الرساميل منظومتها الخاصة بمراقبة حكامه المصدرين والمتعاملين في السوق. وتهدف هذه المبادرة إلى ضمان تطبيق قواعد وممارسات الحكامة السليمة، وبالتالي المساهمة في تقوية استقرار سوق الرساميل.

وفي الوقت نفسه، ستساهم الهيئة في تحسين نوعية التقارير المالية من أجل ضمان الزيادة في شفافية أداء المصدرين وفهمه بشكل أفضل. وسيتمكن هذا الإجراء من زيادة ثقة المستثمرين وكذا التشجيع على اتخاذ قرارات مستنيرة في السوق.

بالإضافة إلى ذلك، سوف تكثف الهيئة المغربية لسوق الرساميل تعاونها مع هيئة الخبراء المحاسبين والجمعية المغربية للشركات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب من أجل تعزيز منظومة مراقبة التقارير المالية وتحسين قدرتها على كشف الممارسات غير المطابقة ومنعها، مما يسهم في نزاهة سوق الرساميل.

مواصلة التحول الرقمي لمنظومة المراقبة

ستواصل الهيئة المغربية لسوق الرساميل تحديث منظومة المراقبة والرقابة الخاصة بها من خلال الاستفادة الكاملة من الفرص التي توفرها أدوات الرقمنة وإدارة المعطيات. وتشمل هذه الخطوة الاستراتيجية عدة إجراءات رئيسية من أجل تعزيز فعالية مراقبة المعطيات ونزاهتها وكذا زيادة الشفافية في أداء مختلف مهام الهيئة. كما سيتم تفعيل الحلول التكنولوجية المتقدمة على مستوى عمليات الاعتماد والمراقبة على الوثائق والمراقبة الميدانية، مما يسمح بتقليص آجال معالجة الملفات وتتبع المعاملات وتحديد أفضل للمخاطر وتخصيص الموارد.

كما ستجري الهيئة المغربية لسوق الرساميل موازاة مع ذلك عملية تواصلية استباقية من أجل تقديم مقارنة المراقبة التي اعتمدها بصورة شفافة. وتحقيقا لهذه الغاية، سيتم تقاسم الوثائق (ميثاق المراقبة الميدانية، وميثاق المحقق) والدلائل مع الفاعلين في السوق، وهي عبارة عن مستندات تقدم توجيهات بشأن المعايير والمساطر الواجب اتباعها والممارسات الواجب اعتمادها. بالإضافة إلى ذلك، ستبلغ الهيئة المغربية لسوق الرساميل الفاعلين في السوق بالقطاعات ذات الأولوية التي ستشملها مراقبة الهيئة وكذلك المهام الموضوعاتية التي تسترعي انتباه المهنيين إلى المجالات المعرضة للمخاطر أو ممارسات السوق.

وفيما يخص مراقبة السوق، ستقوم الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتفعيل تطبيق " Business Intelligence " قصد تأمين بيانات السوق وتفعيل

السهر على فعالية منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تلتزم الهيئة المغربية لسوق الرساميل التزاما ثابتا بالمساهمة في التنفيذ الفعال للاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعتزم في هذا الصدد، بالتعاون مع السلطات المختصة ولا سيما الهيئة الوطنية للمعلومات المالية، مواصلة تنفيذ منظومة ملائمة لمراقبة سوق الرساميل واتخاذ تدابير استباقية للكشف عن أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المشبوهة ومنعها، مما يسهم في تعزيز نزاهة السوق وسلامتها.

وستتخذ الهيئة المغربية لسوق الرساميل إجراءات توعوية وتكوينية مستهدفة تهدف إلى تقاسم أفضل الممارسات مع ضمان فهم المتدخلين في السوق للالتزاماتهم في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذا استخدام الأشخاص الخاضعين لمراقبة الهيئة لنتائج التقييم الوطني للمخاطر في منظومات المراقبة الخاصة بهم.

كما ستشارك الهيئة في المبادرات المشتركة من خلال الحفاظ على اليقظة المستمرة لمواجهة التهديدات الجديدة، استنادا إلى التوصيات والدراسات التي تصدرها الهيئات الوطنية والدولية.

المخطط الاستراتيجي للهيئة المغربية لسوق الرساميل 2024-2028

مواصلة العمل على إحداث تنظيم داخلي أكثر نجاعة

تفعيل استراتيجية خاصة بالمعطيات لتنفيذ مهام الهيئة المغربية لسوق الرساميل

بصفتها فاعلا رئيسيا في القطاع المالي المغربي، تقوم الهيئة المغربية لسوق الرساميل بجمع ومعالجة واستعادة كمية كبيرة جدا من المعطيات التي تتطلب حكمة قوية وفعالة لاستخدامها بطريقة مثلى. وبالتالي، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بإعداد خريطة طريقها بشأن حكمة المعطيات وإدارتها بما يتماشى مع رؤيتها الاستراتيجية وخطة تحولها الرقمي، والتي ستغطي جميع جوانب المعطيات الخاضعة للرقابة، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالأمن والامتثال والجودة والعمليات وإدارة دورة الحياة، مع دمج الأنظمة والأدوات الأكثر ملاءمة.

من خلال هذه الخطوة القائمة على المعطيات، ستعتمد الهيئة المغربية لسوق الرساميل خريطة طريق خلال اتباع أحدث التوجهات والممارسات الجيدة.

وستمكن هذه المبادرات من إرساء بنية تحتية قوية وسريعة للمعطيات بالنسبة لكل من الهيئة المغربية لسوق الرساميل ومنظومة سوق الرساميل.

تسريع تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي للهيئة مع تعزيز التحسين السيبراني

أصبح تحديث الهيئة المغربية لسوق الرساميل أمرا ضروريا لمواكبة التقدم التكنولوجي، لذا فإن الهيئة تؤكد التزامها من جديد بمواصلة مخطط تحولها الرقمي الذي أطلقته سنة 2023، مما أفضى إلى انتقال نحو ممارسات أكثر نجاعة واستدامة. وتروم هذه الخطوة الاستفادة من أحدث التوجهات الرقمية، ومن ثم تحسين الكفاءة التشغيلية والحد من بصمتها البيئية. ويهدف مخطط التحول الرقمي المذكور الذي يركز على المعطيات إلى رقمنة العمليات، وإزالة الطابع المادي للوثائق، وتعزيز التعاون الرقمي، وتحسين تجربة المستخدمين.

ومن أجل ضمان تنفيذ عملية تحولها الرقمي في بيئة متينة وموثوقة، ستعزز الهيئة المغربية لسوق الرساميل تدابير الأمن السيبراني بشكل يتلاءم مع التحديات المتزايدة للجرائم السيبرانية، حيث سيتبلور ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، من خلال تطبيق نظام إدارة أمن المعلومات الذي يتوافق مع متطلبات معيار ISO 27001، والامتثال لمبادئ "انعدام الثقة" و "الأمن من خلال التصميم"، والقيام بدورات توعوية داخلية مستمرة، وتحسين منظومات استمرارية الأعمال واستعادة القدرة على العمل في حالات الأعطال الكبرى.

تعزيز سرعة الاستجابة والفعالية التنظيمية

لحفاظ على المرونة التنظيمية، تحرص الهيئة المغربية لسوق الرساميل بانتظام على إعادة تقييم فعالية تنظيمها الهيكلي وتوزيع مواردها البشرية. وفي هذا السياق، تعتمز الهيئة المغربية لسوق الرساميل مراجعة تنظيمها الهيكلي من أجل مواكبة تطورات السوق وفهم التحديات والمخاطر الجديدة. ويتمثل الهدف من ذلك من جهة في إدماج الأنشطة الجديدة التي تضطلع بها الهيئة، وفي تحسين تنظيم فرق العمل لتحقيق قدر أكبر من الكفاءة من جهة أخرى. وبالتالي، سيتم إجراء تعديلات وتغييرات تنظيمية من خلال الاستناد إلى آليات التشغيل للهيئة المغربية لسوق الرساميل وإلى أفضل الممارسات المتبعة على الصعيدين الوطني والدولي.

تحسين جاذبية الهيئة

إدراكا منها للأهمية الرئيسية التي يشكلها رأس مالها البشري في إنجاح مهامها، تضع الهيئة المغربية لسوق الرساميل مستخدميها وتميئتهم ونماءهم في صلب أولوياتها.

وتعتمز الهيئة مواصلة جهودها الرامية إلى استبقاء قواها الحية وتثمينها من خلال تفعيل نهج تكويني جديد يقوم على إحداث دورات تكوينية محددة، وتنفيذ منظومة لتسيير الحياة الوظيفية وكذا تطوير تسيير الأداء.

ولدعم تطورها، تراهن الهيئة المغربية لسوق الرساميل أيضا على ثقافة مؤسسية قوية، تستمد مقوماتها من قيمها الأساسية المتمثلة في النزاهة والتميز والانفتاح والالتزام وروح الفريق. وبالتالي، تطمح الهيئة المغربية لسوق الرساميل إلى الحفاظ على بيئة عمل محفزة لمستخدميها، مدعومة بسياسة الإدماج والتنوع والإنصاف.

أخيرا، ستعتمد الهيئة المغربية لسوق الرساميل، من أجل تعزيز الشعور بالانتماء وترسيخه لدى المستخدمين وخاصة الجدد منهم، على استراتيجية تواصل داخلية استباقية قادرة على تعبئة الفرق وإشراكها وتوحيدها حول الأهداف المشتركة للهيئة.



الهيئة المغربية لسوق الرساميل
+٢١٢٠٥٣٧٦٨٨٩٤٦ | ٥٣٧٦٨٩٠٠٠ / ٤٦٨٩٠٠٠
AUTORITÉ MAROCAINE DU MARCHÉ DES CAPITAUX

شارع النخيل، حي الرياض - الرباط، المغرب

الهاتف : +212 (0) 5 37 68 89 00 / الفاكس : +212 (0) 5 37 68 89 46



www.ammc.ma



[/ammc](https://www.linkedin.com/company/ammc)



[@ammc_news](https://twitter.com/ammc_news)